الفصل الثاني: الرقابة البنكية في الجزائر

أن تحقق الرقابة الفعالة على الجهاز المصرفي هو جزء لا يتجزأ من تضافر نظام محاسبي وإداري كفء يهدف إلى تحقيق الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها في أسرع وقت ممكن وبأقل تكاليف ممكنة.

وتحقيق هذا التكامل بين التنظيمين المحاسبي و الإداري يتأسس على مجموعة من المبادئ والطرق والإجراءات المحاسبية التي تحقق الغرض الرقابي، فوجود تنظيم إداري سليم يعبر عن النظام المحاسبي الواجب توافره يؤدي إلى تيسير مهمة الإشراف والتأكد من فاعلية تأدية الخدمات المصرفية للعملاء في الوقت المناسب وبأقل قدر ممكن من التكاليف . وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات المتتابعة والمنتظمة من خلال "دورات مستندية" تدعمها مجموعة أخرى من المستندات والدفاتر والقوائم التي تحقق الأهداف المطلوبة.

المبحث الاول: مفاهيم حول الرقابة البنكية

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد سلامة البنوك، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على البنوك وذلك من أجل المحافظة على متانة وسلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد، كما ازدادت أهميتها في العقود الأخيرة نتيجة انتشار البنوك والمؤسسات المالية على نطاق واسع، وزيادة حجم معاملاتها وتشعب أعمالها وارتفاع درجة المنافسة بينها، إن الرقابة تهدف في الحقيقة إلى حماية حقوق المودعين وكذلك حماية المستثمرين بالإضافة الى المحافظة على استقرار النظام المالي ودرجة تنافسيته.

المطلب الأول: تعريف الرقابة والرقابة البنكية

الفرع الأول: تعريف الرقابة

فالرقابة هي وظيفة إدارية وهي عملية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة و ذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التصحيح والتقويم.

-" وتعني الرقابة من أن النتائج التي تحققت مطابقة للأهداف التي تقررت أو التي احتوتها الخطة "[1] .

-وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة[2].

الفرع الثاني: تعريف الرقابة البنكية

الرقابة المصرفية: ويتمثل التعريف المتفق عليه في كونها تهدف إلى التحقق مما إذا كان كل نشاط داخل البنك يحدث وفقا للخطة المستهدفة وتعليمات الصادرة وللمبادئ التي تم إعدادها.

تعريف1:" الرقابة المصرفية هي العملية الإدارية التي تهدف بالدرجة الأولى الى التأكد أن البنوك تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية سارية المفعول والقواعد المحاسبية والوقائية، والتحقق من أن العمليات التي تقوم بها البنوك تحترم القواعد والمعايير المحددة ،واظافة الى التعرف على مواطن الخطأ والإهمال لتصحيحها"[3].

تعريف2: "الرقابة المصرفية تعني الإشراف وعملية المتابعة المستمرة والدائمة للمؤسسة والفحص الدقيق لمختلف الأعمال التي تقوم بها،للتأكد من أن العمل داخلها يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات المتبناة وكذا التحقق من مدى مطابقته واحترامه لقوانين والأنظمة، وبالتالي فاءن للرقابة مفهوم واسع"[4].

---

[1] رحال عادل، خوني رابح، دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية –دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة الممتدة بين 2015و 2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد01، مارس 2021، ص349.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] - أحمد بلودنين ، الوجيز في القانون البنكي،دار بلقيس،الجزائر،2009،ص60

[4] -محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية،ط1،زمزم ناشرون وموزعون،القاهرة2000،ص35-36.

تعني الرقابة التأكد ان من ان النتائج التي تحققت وتتحقق مطابقة للأهداف التي تقرر او التي احتواها احتوتها الخطة وبالتالي فهي ملاحظة النتائج الإعمال التي سبق تخطيطها ومن تم تحديد الفجوة وبين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة يتطلب ذلك القيام بالمتابعة والتقييم.

المتابعة : تعني التاكد من ان المستهدف قد تحقق فعلا في الوقت المحدد له.

التقييم :يعني تأكد أن ما تم تنفيذه قد تم وفقا لما يجب ان يكون.[1]

المطلب الثاني: أهداف الرقابة المصرفية

من أهم أهداف التي تسعى إليها الرقابة المصرفية ما يلي[2]:

-الحفاظ على استقرار النظام المالي و المصرفي: أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماض ي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية فالنظام المالي يكون مستقرا إذا تميز بالإمكانيات التالية:

-كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق.

-تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها و إدارتها.

-استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية.

-دعم البنوك ومساعدتها و التنسيق فيما بينها: إن إطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفاصيل التي تنتجها القوانين و التشريعات المصرفية تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي.

---

[1] - محمد أحمد عبد النبي،الرقابة المصرفية،مرجع سبق ذكره،ص35-36

[2] رحال عادل، خوني رابح، دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية –دراسة حالة بنك BDL خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية، المجلد 8، العدد 01، مارس 2021، ص350.

-**ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** يتم ذلك من خلال فحص الحسابات و المستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية للبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية.

-**حماية المودعين:** يكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لغرض سيطرتها ، و اتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

المبحث الثاني: أنواع الرقابة البنكية

للحفاظ على الاستقرار المالي للبنوك والمؤسسات المالية كان و لا بد من اعتماد نظام للرقابة المصرفية، ورغم هدفها الموحد الذي يتمثل في حماية النظام المصرفي من كل المشاكل والمخاطر الذي يتعرض إليها يمكن تقسيمها كالتالي:

المطلب الأول: الرقابة الداخلية

عرفتها اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا بأنها":العملية التي تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعة من طرف الإدارة بهدف التمكن من تسيير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة واحترام السياسات والبرامج المسطرة و حماية الأصول وضمان قدر المستطاع صحة ودقة المعلومات المسجلة" .[1]

وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوع .ومن هذا التعريف نستنتج الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية وهي[2]:

---

[1] -شريقي عمر، "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر،أيام20 ، 21،أكتوبر 2009 ، ص. 74

[2] - خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة "، دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، الأردن، 2004 ، ص38

- ✓ تنظيم المشروع لتوضيح السلطات و الصلاحيات و المسؤوليات.
- ✓ التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
- ✓ رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
- ✓ تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- ✓ حماية نوعية المعلومات وتشجيع تحسين الأداء.

تنقسم الرقابة الداخلية الى ثلاثة أعمد وهي كما يلي:[1]

أ- الرقابة الإدارية

وتشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل :دراسة الوقت وتقارير الأداء و الرقابة على الجودة.

ب- الرقابة المحاسبية:

تشمل الخطة التنظيمية وجميع سائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال : استخدام حسابات المراقبة و إتباع موازين المراجعة الدورية، و إتباع نظام التدقيق الداخلي.

ج-الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية ، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة

[1] - رشيدة جلاوي، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014 ، 2015 ، ص54

موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات و السلطات والمسؤوليات[1].

المطلب الثاني: الرقابة الخارجية

تعتبر رقابة البنك المركزي من أهم أشكال الرقابة المصرفية لأنه يمثل الجهة الرئيسية المسؤولة عن ضمان و استمرارية النظام المصرفي، ويهدف من خلال رقابته إلى دعم و حماية الجهاز المصرفي وحماية المساهمين والدائنين للبنك كما يهدف إلى التأكد من تقيد البنوك بالقوانين والأنظمة والمحافظة على سلامة وسيولة أصولها وتوفير إدارة رشيدة لها.

وللرقابة التي يمارسها البنك المركزي على البنوك ثلاثة أنواع[2]:

أ- الرقابة المكتبية:

حيث يلزم البنك المركزي البنوك بتقديم كافة البيانات و المعلومات المتعلقة بمختلف الأنشطة المصرفية الإدارية والفنية ممثلة بالقوائم المالية، وما يتبعها من بيانات وإحصائيات وتقارير تفصيلية لجميع الحسابات ..الخ، و ذلك بشكل دوري يعتمد تحديد فتراته على نوعية تلك البيانات وحاجة البنك المركزي لها.

ب- الرقابة الميدانية :

يقوم البنك المركزي بتفتيش البنوك مباشرة ووفقا لمنهج محدد والتفتيش المعنى ليس تدقيقا بقدر ما هو

تقييم ، فهو يهدف إلى التحقق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك للسلطة النقدية ، وذلك عن طريقا لكشف المباشر عن مصادر هذه المعلومات في سجلات البنك ثم ينطلق فريق التفتيش للاطلاع على مدى تنفيذ البنك للأنظمة والتعليمات الصادرة إليه سواء من السلطة

---

[1] - رشيدة جلاوي، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك، دراسة مرجع سبق ذكره، ص54

[2] - عاشوري صورية، دور النظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر،2010 ، 2011،ص. 28

النقدية أو من الأجهزة الحكومية المختلفة أومن مجلس إدارة البنك نفسه . كما انه على فريق التفتيش التحقق من مدى مطابقة الحسابات و عليه أيضا التأكد من مدى فعالية وسائل الرقابة و الضبط الداخلي في البنك ، ثم يقدم فريق التفتيش تقريرا مفصلابنتائج أعماله متضمنا المخالفات والملاحظات ومقترحا الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ج-الرقابة الأسلوب التعاوني :

يشترك البنك المركزي مع البنوك في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات ، وذلك ينمي روح التعاون بين البنك المركزي و وحدات البنوك ، مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة[1].